جهود الأستاذ الحاج صالح
في اللسانيات والنحو العلمي

أ.بوخلخال عبد الله
جامعة الجزائر-2

المقدمة:

بدأ الأستاذ الحاج صالح تدريسه للسانيات ولأول مرة في المغرب الشقيق، وبذلك يُعد أول من أدخل علم اللسان الحديث إلى هذا البلد، وبعدما نالت الجزائر استقلالها،عمل مدرسا للسانيات في الجامعة المركزية بحكم دراسته في فرنسا ثم حيازته للدكتوراه من جامعة السوربون، ولكن شغفه بالخليل لم يبرح قلبه نتيجة للتوافق العلمي الكبير بينهما في الرؤيا والمنهج، وكأني الأستاذ الحاج صالح لم يشغف إلاّ بنفسه، إذ رآها في صورة الخليل، ذلك أنه اشتغل بأمرين هما من الدقة بمكان، جراحة الأعصاب والرياضيات، فانعكس ذلك على دراساته اللسانية، لذلك يقطع كل من أمعن النظر في ما كتب، مدى الدقة التي تمتع بها، لا سيما وأن العديد من المفاهيم أسيء فهمها من زمان بعيد، ثم إن الدرس اللساني استحال إلى شيئين، ممجد لما مضى وانقضى من الدرس اللغوي العربي العتيق جاثم عنده لا يبرحه، ودرس متلقف لكل ما جادت به اللسانيات الحديثة من غير تمحيص، لأجل ذلك حمل لأستاذ الحاج صالح على عاتقه أن يعرف باللسانيات الحديثة المتنامية يوما بعد يوم، وأن يُسقط أحسن ما فيها على النظرية الخليلية الحديثة التي أسس لها، مع مقارنة محققة مدققة بينهما، ثم هو ليس معجبا بالدرس اللساني الحديث برمته، وإنما ينقده نقدا علميا موضوعيا واعيا، كلما بدا له ما يستدعي ذلك، لذا كان لزاما علينا أن نكشف للقارئ النبيه عن أهم

الجهود التي بذلها الأستاذ الحاج صالح في سبيل النهوض بالدرس اللساني بعامة، والدرس اللغوي العربي الأصيل بخاصة، في العناصر التالية :

1 - أوهام سقطت فيها اللسانيات الحديثة :

- قصور اللسانيات في تفريقها بين الوضع والاستعمال عن تمثُّل المعنى فيهما.

- وصم الدرس النحوي الأصيل بالمعياري .

- اختزال البنية في التباين بالصفات على مستوى المفردة وإغفال البنية الإفرادية والتركيبية .

2 - مفاهيم في الدرس اللغوي وقع فيها اللبس فكشف الحاج صالح عن حقائقها :

-الخلط الجسيم في مفهومي علم اللغة و فقه اللغة، بالفيلولوجيا واللسانيات .

- النادر و الغريب.

- توافق البنية في كل من الشعر والقرآن والخطاب اليومي لدى الفصحاء.

3 - القياس النحوي الأصيل.

1 - أوهام سقطت فيها اللسانيات الحديثة :

أ- قصور اللسانيات في تفريقها بين الوضع والاستعمال عن تمثُّل المعنى فيهما.

لقد نبِه الأستاذ الحاج صالح إلى صحة ما جنح إليه فردنان ديسوسير في تفريقه بين اللسان والكلام، وهو ما عبر عنه بنظرية الوضع والاستعمال، أي أن ديسوسير شابهَ إلى حد كبير ما كان قد نبِهَ له المتقدمون من الدارسين العرب في تفريقهم بين ما هو صوري، أي نظام اللغة المختزن في أذهان الناطقين من المجموعة اللغوية لشعب من الشعوب، وبين تطبيق ذلك النظام في شكل مادي، وهو الكلام، ولم يكن أحد من الدارسين الغربيين متفطنا لهذا -وهي نظرة صائبة من وجهة نظر الحاج صالح – قبل ديسوسير غير أنه أغفل جانب

المعنى، على اعتبار أن الدراسة عنده موضوعية وذلك ما يستدعي التعاطي مع ما هو محسوس، أي الأدلة اللغوية (في صورتها الخطية أو المسموعة)، مع تبيانه ما للمعنى من أهمية بالغة في الحقل الدراسي، وألمعية الحاج صالح تُلمح في فهمه الجيد لمقاصد ديسوسير ومقارنته بما كان قد اهتدى له العرب القدامى بأزيد من 1000سنة، وفي هذا الصدد يقول الحاج صالح: «إن وضع اللغة ما يسميه (سوسير) باللغة أي نظام من الأدلة (système de signes) متواضع عليها في المجتمع، أما الكلام حسبه فإنه فعل كلامي ملموس له صورتان ، صورة صوتية وأخرى خطية.»[1]

ثم إن الأستاذ الحاج صالح لم يكتف بما أورده سوسير ليبين مدى صحته ومدى مطابقته لما نظّر له الأقدمون من العرب، على اعتبار أن سوسير لم يول العناية الكافية بجانب المعنى، بل إن اللسانيات الآنية الوصفية في أول أطوارها لم تكن مهتمة بالدلالة إلا على المستوى الإفرادي، أي دلالة الكَلِم لا الكلام مصنفين إياها في حقول دلالية بحسب المعنى الذي تنتمي إليه،ومرد إغفال الدلالة بمفهوم أرحب عند الغربيين إلى تخلف النظرية السياقية إلى غاية ثلاثينيات القرن الماضي ،ذلك أنه لا كلام من دون سياق، والسياق دوما هو الذي يهدي السامعَ أو القارئ إلى مقاصد المتكلمين، ولئن كانت الدلالة موجودة في الكلمة بمعزل عن السياق بنوعيه، غير أنها نسبية ومبهمة، لكنها ليست غامضة كما أشار إلى ذلك الحاج صالح[2].

هذا وقد أشار الأستاذ الحاج صالح إلى أن البراغمتيك قد فرقت هي الأخرى بين الوضع والاستعمال من لدن بيرس، ثم موريس المتأثر ببيرس ،إلا أن الأستاذ الحاج صالح بيَّن غلطهم في مقابلتهم كل من الوضع والاستعمال والدلالة ، صحيح أن الوضع يقابله الاستعمال، لكن الدلالة لا تنفك عن الوضع والاستعمال على حد سواء،فليست مقابلا لهما،وفي هذا يقول : «..فلا

1- عبد الرحمان الحاج صالح ،الخطاب والتخاطب ، موفم للنشر،الجزائر ،دط، 2012م ،ص201.
2- المرجع السابق ص81.

ينفرد اللفظ والمعنى بل يوجدان ضرورة في كل من الوضع والاستعمال، ولا يوجدان إلا فيهما «[1] ،فما من كلمة قابعة في مستواها المعجمي (الجانب النظامي الصوري للغة) لم تبرحه إلى الاستعمال، إلا ولها دلالة أو أكثر، غير أنها نسبية تتسم بالشيوع ،وخروجها إلى واقع الاستعمال يلبسها لباس الخصوصية والدلالة التعيينية .

فمن خلال ما أوردناه يتبين لنا أن الأستاذ الحاج صالح يفيد من اللسانيات الحديثة بوعي، ثم يعود إلى التراث فيبرز أسراره، ويقف على خباياه، ويكشف عن مفاهيم أساء فهمها علماء عصور الانحطاط وكثير من المعاصرين، وفي هذا الشأن يقول : «...وبعد أن استضأنا بما أتت به اللسانيات لفهم عبارات المتقدمين من النحاة انعكست هذه الأشياء في البحث فأصبحنا نستضيء في الكثير من الأحيان بالمفاهيم الخليلية الأصيلة (ولم تهتد اللسانيات بعد إلى إيجاد ما يماثلها)» [2] .

ب-وصم الدرس النحوي الأصيل بالمعياري :

لقد أثقلت أسماعنا أصواتُ المنادين إلى ترك المعيارية ونبذها، والتحلي في مقابل ذلك بالدراسة الموضوعية الوصفية، والأدهى من ذلك رمي اللغويين الأوائل ومن دون قيد بالمعياريين، ثم وفوق هذا كله ذم المعيارية بالمطلق، **فما صحة هذا الرأي وما تفصيل القول فيه؟.**

تعالت الأصوات القاضية بأن الأوائل من علمائنا اللغويين كانوا معياريين، ومن جملتهم عبده الراجحي فلئن كان قد أحسن في وضع كل مصطلح فيما يليق به من المفاهيم (لسانيات ،علم اللغة ،فقه اللغة الفيلولوجيا)،غير أنه لم يفلح في وصمه الدارسين العرب الأوائل بالمعياريين بإطلاق، على نحو فيه انتقاص لجهودهم الرامية لوصف اللغة، وتحليلها، والتقنين لها، يقول عبده الراجحي مبينا الفرق بين النحو التقليدي والنحو الوصفي: «الفرق (بينهما)،

1- المرجع نفسه،ص212.

2- المرجع نفسه،ص215.

هو الفرق بين منهج العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية، ولعل أهم خصائص النحو القديم أنه يحدد قواعد اللغة بناء على فهم اللغة أولا، ومعنى ذلك أن القواعد تتحدد وفقا للدارس نفسه (ذاتي) ، أما النحو الوصفي فيقيم تحليله التركيبي للغة على أساس ارتباط الظاهرة بالظواهر الأخرى، ومن ثم يتقدم على منهج موضوعي «[1] وما يقضي بتعميمه للنحو التقليدي عامة، وليس الأمرُ منصرفا للنحو الغربي فقط، قوله: «وحين انتقل المنهج الوصفي إلى الدرس العربي بعد اتصال أساتذتنا وباحثينا به في الغرب»[2] وكأن الخليل وسيبويه ومن نحا نحوهما من الدارسين وهم كثر، خصوصا في عصور الإبداع من أمثال الفراء (الكوفي)، والأخفش، والمبرد، وابن السراج، وابن جني، فكل هؤلاء وغيرهم كانوا وصّافين تأسست دراستهم على مناهج علمية صارمة، تقوم على المسح الكامل للجغرافيا العربية ودون استثناء في البدو والحضر، ثم في منتجعات البوادي بعد فساد الألسُن في القرى، وتسجيل كل ذلك وتصنيفه تحت أبواب ومداخل، ثم إخضاعه للعمل العقلي بعد استقراء استغرق ما يزيد عن القرن، فأحصوا المفردات والأبنية واستخرجوا القواعد بالنظر فيما استطرد من النُّحُو اللغوية ولم يتخلف، وفسروا ما شذ منها، وتفريقهم بين الشاذ في الاستعمال وبين الشاذ في القياس، والاقتصار في كل ذلك على المسموع دون زيادة أو تحكُّم، فالنحوي كسيبويه يصف ما كان أكثر دورانا على الألسنة بأنه كثير أو أكثر، وما خالف الأكثر ونطق به فصيح من الفصحاء أشار إليه ، وإن شذ عن الاستعمال وخالف القياس ولم يكد يُعرف، نبَّه على قبحه، لذلك كثرت في توصيفاتهم: « سمعنا العرب الفصحاء»، «وهذا لا تتكلم به العرب»، «كل العرب تقول».

وإذا كانت التأدية لهجية نبّهوا إلى ذلك من غير تعميم، كـ«ما» الحجازية أو التميمية،و إذا كان تنوعا لغويا لا ينتمي لقبيلة محددة لم يشيروا، لأنه تنوع

1- عبد الرحمن الحاج صالح ،بحوث ودراسات في علوم اللسان،دار موفم للنشر ، الجزائر، 2007م،ص184.

2- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، لبنان، 1979م، ص46.

في ذات اللغة لا يختص به إقليم دون إقليم، مع قبولها جميعا، والاحتكام قبولا ورفضا إلى سلم الكثرة أو القلة ليس غير، والتنبيه على الشاذ المسموع من الفصحاء بأنه كذلك، ومع ذلك فلا يجوز مخالفته (الشاذ عن القياس)، فأين هذا من المعيارية وفرض الأحكام والقواعد، (جميع هذا قد أشار إليه الحاج صالح باستفاضة) [1].

وقد عرض للمعيارية أو بالأحرى للمذهب الإيجابي في غير ما كتاب، مبينا أنه ظهر في القرن19م [2]كردة فعل على النزعة المعيارية التي سادت أوربا،إذ كان يعتقد «بأن اللجوء إلى الوصف المجرد من كل تعليل هو وحده يكفل نجاح البحث»[3]،فنتيجة لهذا الوهم تعسفت الفيلولوجيا الأوربية المقارنة ذات النزعة التاريخية(linguisticsl نفسه) في الحكم على كل منهج لغوي ينأى عن هذه المناهج التطورية بأنه منهج علمي[4]،ومن ذلك قولهم «لا علم إلا في المنهج التاريخي»[5]، وهذا القول هو الذي أدى إلى استياء الباحثين الشباب في هذا القرن بالإضافة إلى اهتمام الباحثين في هذه الأثناء باللغات المنطوقة في جغرافيا معينة، أي تحديد مجموعة الناطقين من خلال البيئة المكانية و الزمنية التي رافقت تلك الجهود، فأدى كلُّ هذا إلى انفصال الفيلولوجيا من الlinguistics لأن موضوعها هو النصوص القديمة [6].

ويبين الأستاذ الحاج صالح أنه ما من لغة إلا ولها معيار معين، أي نمط ومنحى ينتحيه كل من أراد أن يُلحق بأصحابها،فمن أراد أن يتكلم اللغة العربية، فالمعيار الأساس والمسلك الذي يُحتذى، هو طريقة العرب الفصحاء الذين نزل القرآن بلغتهم، ولم تتغير لغتهم بالاختلاط ونحو ذلك، ولا يتأتى لك

1- المرجع نفسه، ص48.

2- عبد الرحمن الحاج صالح ، منطق العرب في علوم اللسان ،دار موفم للنشر ،الجزائر، 2012م، ص245

3- عبد الرحمن الحاج صالح ،بحوث ودراسات في علوم اللسان ،ص17.

4- المرجع نفسه،ص17.

5- المرجع نفسه،ص140.

6- المرجع نفسه،ص140.

أن تهتدي بهديهم في تأديتهم للكلام العربي، إلا بموافقة المسموع الذي تحصل عن طريق الجمع والتدوين، فترفع حيث رفعوا، وتجر حيث جروا، وتفخم ما فخموا، وتضع الألفاظ وفق ما وضعوه له من المعاني ،وتأتي بالمباني الإفرادية والتركيبية على هيئة ما أتوه، وكل ما كان مطردا لا يتخلف تجعله مقاسا تنسج على منواله، وفي هذا الشأن يقول الأستاذ الحاج صالح : «وقد تأثرت العلوم الإنسانية بهذا المذهب تأثرا عميقا ...، ومن تلك العلوم علوم اللسان في أوروبا وأمريكا، فدعوا إلى التمسك المطلق للظواهر اللغوية، والرفض البات لكل تناول يعتد بالمعيار اللغوي في هذا الوصف، وحجتهم أن العلم الموضوعي لا يحاول أن يفرض أي معيار، وإنما يصف الظواهر دون أي حكم في كونها جيدة أو قبيحة»[1].

ثم يطرح الحاج صالح سؤالا وجيها يحمل في طياته جوابا شافيا، مُفاده: هل من لغة في الدنيا لا يخضع الناطقون بها لما تواضع عليه المجتمع الذي ينتمي إلى هذه اللغة؟وهل هذا المتواضع عليه من نظام نحوي صرفي ونظام معجمي إلا المعيار الذي اختاروه وتوارثوه ؟[2].

وفي رده على من نعت النحو العربي الأصيل بالمعياري، لأجل أن سيبويه كان يقول هذا **حسن** وذاك **قبيح**، ومن ثم كان حسبهم يريد فرض معيار معيّن، يقول : «فأما وصفهم بالحسن أو القبح أو الجواز وعدم الجواز، فليست أحكاما ذاتية أبدا ولا تحكمية، بل هي جد موضوعية، لأنها صادرة من مشاهدتهم وتتبعهم للاستعمال الفعلي للناطقين أصحاب هذه اللغة السليقية ،فكل حكم من ذلك مرجعه **سلم الكثرة والقلة** الذي اعتمدوه،وعلى هذا فإن الذي كان يهدف إليه النحاة ليس هو تفضيل طريقة في الكلام على أخرى بل إثبات الطريقة التي اجتمع العرب على استعمالهم إياها ...» [3].

1- منطق العرب ،ص248.

2- المرجع نفسه،ص246.

3- المرجع نفسه،ص249.

ج-اختزال البنية في التباين بالصفات على مستوى المفردة وإغفال البنية الإفرادية والتركيبية :

1 -البنية في المفهوم الغربي:

تزعم البنوية فيما تجنح إليه من وصف الظواهر والأحداث اللغوية بعيدا عن فرض الأحكام المسبقة الذاتية على أنها دراسة وصفية موضوعية، معتبرة هذا المنزع هو المنزع العلمي الوحيد، كنظيرتها التاريخية في رؤيتها أنه لا علم إلا في المنهج التاريخي.

هذا و إن البنوية الغربية لها بعض الخصائص المشتركة التي تتقاطع فيها مع الدرس اللغوي العربي القديم، **فما هي أهم الركائز التي ارتكزت عليها الدراستان ؟وفيما اختلفتا ؟**

البنية عند دوسوسير لا يمكن لها أن تتجسد إلا من خلال «تركيب عناصر بأخرى مثل تركيب الجملة أو المضاف مع المضاف إليه» [1]،وهي كذلك عند هاليداي لا تخرج عن محور التراكيب[2]. بينما المدرسة الوظيفية البنوية (أتباع سوسير) فيدَّعون أن « بنية اللغة تنحصر في نظام خاص تنتظم فيه عناصر اللغة في كل واحد من مستوياتها بحسب تمايز (تباين واختلاف) كل عنصر من العناصر الأخرى ،فهي إذن نظام تمايزي أو تقابلي محض»[3].

فالبنية عندهم هي النظام التمايزي الجزئي التصنيفي(الانتمائي) الاندراجي، (وفي هذا التحديد يتجلى الأثر الأرسطي)، وقد مثَّل لذلك الأستاذ الحاج صالح بمشجر مُفاده أن حروف الشفاه وهي الميم والباء والواو والفاء، لكل منها صفات تتمايز بها عن أفراد فئتها، وهي من حيث المخرج تنقسم إلى قسمين:من الشفة السفلى (الفاء)، ومن الشفتين (الواو ،الميم، الباء)،وهي أيضا على قسمين: لين (و)وجامد (م،ب)،وهما مختلفان، أغن (م)، غير

1- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص208.

2- المرجع نفسه،ص208.

3- عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،ج2،دار موفم للنشر ، الجزائر، 2007م،ص33.

أغن(ب)، فهذا النظام التقابلي (التقابل عنده ليس مفهوما رياضيا، يعني به التباين لا التكافؤ)[1]. هو الأساس الذي تتحقق به البنى و يتحقق به الإفهام ويندفع به الالتباس، فلو أن الأصوات كلَّها من جنس واحد، وعلى صفات متطابقة، ومخارج متحدة، لما أمكن لها أن تدل على المعاني المختلفة، فالاختلاف في الأصوات المتسلسلة يفضي إلى اختلاف الألفاظ الدالة على مدلولات مختلفة .

ولمّا يتوجه الأستاذ الحاج صالح إلى المستوى الأعلى لما تواضع عليه الناطقون وهو الجملة، يشيد بما اضطلعت به المدرسة الأمريكية المسماة بالقرائنية (وهو ما يرتضيه)،أو التوزيعية (وهو ما يحتمله ظاهر اللفظ في لغته الأصلية)**distribution**، ويبين أنهم عمدوا بهذا التحليل الذي اهتدوا إليه، أن يكشفوا عن بنية الكلام، ويتلخص عملهم التحليلي الاستكشافي في التعرض للجملة التامة، وتبيان مكوناتها الكبرى ثم الصغرى عن طريق التقطيع متبوعا بالاستبدال، فيستبدلون ما أمكن مما احتمله التقطيع بوحدات لغوية ثبت سلفا أنها دالة، فإن قامت مقامها وأدت دورها، حكموا على المستبدلة بأنها وحدة لغوية دالة[2].

2 - البنية عند علماء العرب:

بيّنا سلفا أن دوسوسير يذهب في تمثّله للبنية، على أنها تقع في شكل تركيبي لا إفرادي،على أن النظام عنده (**système**) الذي عُني به واسترعى اهتمامه، يتمثل في الوحدات اللغوية بمعزل عن وضعها التركيبي، وحصره النظام اللغوي كله في الأدلة (الكَلِم)، يرتد إلى تحيره إن كان التركيب النحوي يعود إلى وضع اللغة أم إلى استعمالها[3]. وإن كان يميل إلى كونها تمثل الجانب الوضعي، وموضوع الدراسة عنده هو **اللغة**، أي **الوضع** الذي يقابله

1- المرجع نفسه،ص35.

2- عبد الرحمن الحاج صالح / بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،ج2،دار موفم للنشر ، الجزائر ،ص35.

3- عبد الرحمن الحاج صالح /الخطاب والتخاطب ،ص204.

الاستعمال(استعمال ذلك النظام)، بينما العرب اهتدوا فيما يخص وضع اللغة إلى أن التباين بالصفات لا يكون كافيا حتى يضاف إليه التباين بالتراكيب والأبنية [1]، لذا كان لزاما علينا أن نحيط علما بالبنية الإفرادية والتركيبية، وأن نلم بنظرية الوضع والاستعمال العربية لنتبيَّن البنية، و لا نخلطها بما هوراجع إلى الاستعمال .

الجانب الوضعي من اللغة لا يراد به فقط ما تواضعت عليه الأمم من **دلائل** لتعبر عن مدلولاتها وهو ما يسمى في اللسانيات بـ**code**، بل هناك تواضع آخر يلحق مستوى **البنية الإفرادية** للكلم، أي هيآتها وأشكالها، ومستوى **البنية التركيبية**، والآية على عدم تفريق النحاة بين الوضع فيما هو راجع إلى التراكيب، والتواضع على الأدلة اللغوية (الكلم) ما رام إليه السيوطي : «ومن قال:**إن قائمٌ زيدا**، فليس من كلامنا ...وذلك يدل على تعرضهم بالوضع للمركبات»[2] وقال في معرض رده على أبي حيان الأندلسي: «فهل التراكيب اللغوية،إلا كالمفردات اللغوية ؟ فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد، كذلك لا يجوز في التراكيب، لأن جميع ذلك أمور وضعية، والأمور الوضعية تحتاج إلى سماع»[3]، فالنحاة الأوائل فرقوا بين جميع هذه الأوضاع، ودرسوا بنياتها ودلالاتها،على أن الدلالة فيها مبهمة لافتقارها للتعيين، حتى يأتي الاستعمال فتتحدد به معانيها، لذلك يُعد كل من التعريف أو التنكير، والإظهارأو الإضمار، والبناء للمعلوم أوللمجهول، والتقديم أو التأخير، ونحو ذلك من معاني النحو، مواضعاتٍ نحويةً،أما توخي المتكلم لإحداها فمجاله الاستعمال، فتوخي معاني النحوليس هو معاني النحو.[4]

وفي الاستعمال يظهر الاتساع بمعنييه اللفظي والمعنوي: فاللفظي، من حذف واختلاس و إدغام وتحريك ونحوها، يكون بسبب كثرة الاستعمال، وعلم المخاطب، وتقدم الذكر، وقرائن الأحوال، والعوارض.

1- المرجع نفسه،ص143.

2- عبد الرحمن الحاج صالح /الخطاب والتخاطب ،ص29.

3- المرجع نفسه،ص29.

4- المرجع السابق ص124.

أما المعنوي، فيكون بالخروج عن اللفظ عما وضع له، وشحنه بدلالات ليست له على سبيل المجاز، فكل هذا وذاك يعود إلى الاستعمال، إذ الأصل من حيث اللفظ هو الذكر لا الحذف،ومن حيث المعنى التعبيرعن الشيء بما وضع له لا العدول عنه إلى معنى مجازي.

وما يزيد ما عرضنا له تأكيدا و وضوحا، قول الجرجاني : «الفصاحة فيما نحن فيه عبارة عن مزية هي **للمتكلم** دون **واضع اللغة**»[1] .

هذا و إن المعرفة بمثُل العربية وأوزانها وبناها ونظامها يرشد المتكلم إلى أن يواطئ الأوضاع اللغوية فلا يخطئها إلا فيما تجيزه قوانين الاستعمال، «وعلى هذا فلكل كلمة بنية ، و لكل جملة مفيدة بنية، ثم بنية الكلمة أو الكلام هي هيكلها العظمي، وتقع دراستها هي بالذات، وهو جانب هام مما اهتم به العرب»[2].

يدور كلام الحاج الصالح عندما يعرض للبنية الصرفية حول مفهوم رياضي، وهو أن تعمد إلى كلمة ثلاثية (فعل)، وتجعل الحركات الثلاثَ، تتعاقب على كل من فاء الفعل وعينه مضافا إليه إسكانه، فيتحصل لديك 12وزنا، تحت كل وزن مجموعة من الكَلِم، الجامع بينها اتحاد الوزن، ترتيبا، وهيئة، وعدد حروف، وتوافق حركات، مع اعتبار الزيادات، فالتضعيف مثلا لا يهمل (غلّق =فعّل)،وبالتالي يدخل في هذا الباب كل النظائر المتكافئة البنية، والتكافؤ لا يقتضي التطابق ضرورة.

و وزن **فِعِل** من ذلك أحادي العنصر(إبِل) فقط .أما **فِعُل** فمجموعة خالية بتعبير الحاج صالح، لأن هذا الوزن اقتضته القسمة التركيبية، ولكنه خواء من المثُل العربيةِ ومع ذلك لم يغفله النحاة الأوائل، ما يدلنا على أن طرائق الاستدلال عندهم من جوهر رياضي بحت، فهي طرائق استكشافية معطاءة .

1- عبد الرحمن الحاج صالح /الخطاب والتخاطب، ص125.

2- المرجع نفسه، ص104.

وفيما يخص البنى التركيبية يقول الحاج صالح : «ومثل ذلك في بنية الكلام :مبتدأ +مبني عليه وفعل +فاعل +- مفعول فهما الهيكل العام لكل كلام عربي»[1]، وتأسيسا على ما أورده، نخلص إذا أردنا أن نزيد على ما قال على اعتبار أن كلامه ارتكز على الهيكل العام فقط، إلى البنى التركيبية الآتية، لكننا لا نهدف إلى إحصائها والإتيان عليها جميعها:

ف +فا+مف ، ف+مف+فا ، مف +ف+فا ، ف+فا+مف+صفة...

مبتدأ +خبر، مبتدأ +ج إ، مبتدأ+ج ف ، مبتدأ +شبه ج ، ناسخ +ج إ...

3 -مفهوم الموضع وعلاقته بالبنية :

يبين الحاج صالح أن **الوضع** كمصطلح لدى النحاة يأتي في مدلولين: المدلول الأول نبّهنا عليه وهو ما تواضع عليه الناطقون «يقابله **code** في عصرنا، وهو عند النحاة ابتداء من ق.4هـ هو هذا النظام الاصطلاحي في حد ذاته في مقابل استعمال الناطقين له»[2] ويقابله مدلول آخر كثيرا ما كان يقع في «الكتاب» ويأتي بمعنى الموضع والمكان، أو هو وضع الشيء على وضع معين، أي على بناء وتأليف معين، يقول سيبويه في نحو: «قد زيدا لقيت» وهو من ضرورات الشعر ولا يجوز ذلك في غير الشعر، وقال في هذا الصدد: هذا باب منه استكرهه النحويون وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه في غير ما وضعت العرب»[3]،يضيف الحاج صالح إلى ما سبق أن سيبويه يعني بالوضع أو الموضع في هذا السياق أحدَ أمرين، مكان وموقع المفردة، أو وضع الكلام برمته، وهو تأليفه، «ولا يستعمل لهذا المدلول إلا كلمة بناء ومشتقاته»[4]، نخلص إلى أن الوضع من معانيه،التأليف والبناء والصياغة، يقول الحاج

1- عبد الرحمن الحاج صالح /الخطاب والتخاطب ،ص104.

2- عبد الرحمن الحاج صالح/ البنى النحوية العربية ، موفم للنشر : الجزائر ، 2016م،ص23.

3- المرجع نفسه،ص24.

4- المرجع نفسه،ص24.

صالح : «وفيه معنى التأليف المقابل بمجرد الضم وبذلك يكون أخص من التنظيم لأنه صياغة، فكل بناء في استعمالهم نظام وليس كل نظام عندهم بناء»[1] .

و هذا البناء ليس خاصا بالجملة، بل أيضا خاصا ببناء المفردة على هيئة ما، وتلك الهيئات أحصاها النحاة الأوائل في مئات الصيغ، وكل كلمة خرجت عن تلك الأوضاع في أشكالها وصيغها الإفرادية عُدت دخيلة، فالأبنية الصرفية تأخذ صيغا عديدة متواضعا عليها (الأوزان)، فوزن «فعّال» مثلا، له دلالة المبالغة التي لا تنفك عن كل الكلم التي تجيء على هاته الصيغة، وهو المعنى العام الجامع لكل أفراد باب فعّال نحو:علّام، فهّام، ضرّاب، خوّار،وينفرد كل منها علاوة على ذلك بمعنى خاص، يعود إلى أصل الاشتقاق فلا فرق بينهما(الأوزان) وبين الألفاظ المفردة(متون اللغة وأدلتها)التي وضعت لمعان معينة:فالبناء في اللغة هو نفسه متواضع عليه»[2]، أما تأليف الكلم ووضعها المواضع التي ارتضاها العرب الفصحاء فأضحى بذلك قانونا يحتذى، فأحسن تحديد له هو ما أوضحه الحاج صالح نفسه بقوله :" ...فقد رأينا أن الأبنية هي أيضا متواضع عليها، فهي أيضا اصطلاح ،ونعني بذلك مثل تقديم الفعل على فاعله وإفراده ليس المتكلم مخيرا فيه...، و إن خالفه يكون كلامه خرج عن حد كلام العرب. "[3]

و من خلال ما عرضنا له من توصيف للبنى النحوية (الإفرادية والتركيبية)،يتكشف لنا مدى أهمية العناية بقسمة المواقع، وتحديد البنى اللغوية، واستقرائها،و إحصائها، وتبيان ما كان منها موافقا للنظام اللغوي الذي اختارته العرب معيارا لها، ومن ثم يُلحق بها كل من التمس سمتها في الكلام، وكل تموقع تأخذه الكلِم في تأليف الكلام لم يأت به الفصحاء، ولم يجر على نظامهم، لم يكن بناء نحويا عربيا، بل يعد لحنا مرفوضا، فالبنية

1- المرجع نفسه،ص24.

2- المرجع نفسه،ص25.

3- المرجع السابق، ص25.بتصرف يسير.

من وجهة نظر الحاج صالح أن تنتظم البنى الإفرادية والتركيبية على وفق ما تكلم به الناطقون، دون الاكتفاء بالتمايز والتباين الحاصل على مستوى أصوات الكلم، بل التباين والتمايز على مستوى الصيغ كذلك (صيغ الكلم بمعزل، والصيغ الناجمة عن التأليف فيما بينها)، وفيه بدائل عديدة تواطأ عليها الناطقون المعتد بكلامهم، فأصبحت بذلك قانونا يُتّبع.

2 - مفاهيم في الدرس اللغوي وقع فيها اللبس فكشف الأستاذالحاج صالح عن حقائقها:

أ-الخلط الجسيم في مفهومي علم اللغة وفقه اللغة، بالفيلولوجيا وال لسانيات:

نظرا للخطوات الحثيثة التي خطتها اللسانيات الحديثة وما رافق ذلك من انعكاساتها على ساحة الدرس اللساني، حدث أمر خطير،أدى إلى خلط جسيم بين عديد الدارسين في كثير من مفاهيمها و مصطلحاتها، من ذلك :فقه اللغة، علم اللغة، الفيلولوجيا واللسانيات، فانقسم المهتمون العرب بالدرس الغربي حيالها إلى من نظر إلى جميعها نظرة واعية، فحدد المفاهيم بوعي وأعطى كلا منها مصطلحها اللائق بها من غير لبس،ومن اختلطت عليه المفاهيم فلم يُوفق في وضع المصطلحات في مواضعها.

إذ نجد من يجعل فقه اللغة وعلم اللغة سيان، وإن منهم لمن يجعل فقه اللغة شيئا مختلفا عن علم اللغة، وفيهم من يجعل علم اللغة مرادفا للسانيات، فإما أن يوردها كما هي (علم اللغة) وفي أحسن أطواره يلحق بها كلمة عام **أي علم اللغة العام**، كما نجد خلطا بين فقه اللغة والفيلولوجيا واللسانيات المقارنة،ويعد كل من الشيخ أحمد بن إبراهيم الحمد[1]،بلعيد

1- محمد الحمد /فقه اللغة ،ص20.

صالح [1]،صبحي صالح [2] ممن التبست عليهم مصطلحات هذه المفاهيم، ولعلي عبد الواحد وافي كتاب تحت اسم"علم اللغة" لكن علم اللغة بالنسبة إليه يدل على مفهوم اللسانيات العامة .

وفي مقابلهم نجد كلا من عبده الراجحي، والحاج صالح،على قدر كبير من الواعي بهذه المفاهيم و مصطلحاتها،ففي حديث الحاج صالح عما يقصده علماء **linguistics**المعاصرون بهذه التسمية يقول : يعنون بها «علم اللسان»[3]وهو الدراسة العلمية للسان،والمقصود باللسان هاهنا اللسان بمفهومه العام لا الخاص، المختص بلغة بعينها، يبينه قوله في موضع آخر : «لقد عرفنا بما سبق أن **مفهوم linguistics** كعلم موضوع للسان البشري»[4].

هذا وإن الأستاذ الحاج صالح ينظر إلى كل من الدراستين اللغويتين، التاريخية والآنية، على أنهما من اللسانيات، ذلك أنهما دراستان تنهضان على أسس علمية بحتة أشمل من الدراسات التقليدية، ومنها الفيلولوجيا الكلاسيكية التقليدية التي كانت تعنى باللغات القديمة، وخصوصا اللاتينية واليونانية، قبل أن تدمج في اللسانيات المقارنة التطورية، ولئن أدمجت فلم يبرح بعضهم تقليديا معياريا صرفا ،فلا يعني ظهور منهج ،زوال منهج آخر «وتعد سنة1816م عند عامة اللغويين الأوروبيين من الجيل السابق سنة ميلاد اللسانيات كعلم لصدور كتاب تحلل فيه لأول مرة في التاريخ عدة لغات من الوجهة التاريخية، وعلى أساس المقارنة العلمية لغرض علمي بحت» [5]، وهذا الكتاب يعود **لفرنتس بوب**. ولم يكن الأستاذ الحاج صالح ممن يلتبس عليه علم اللغة بفقه اللغة، أو فقه اللغة بالفيلولوجيا، فعلم اللغة عنده له أصل في التراث، ولقد أورد تعريفا له عن كل من ابن خلدون والرضي

1- بلعيد صالح /فقه اللغة العربية ،دارهومه ،الجزائر، ص10.

2- صبحي صالح /دراسات في فقه اللغة ، ص19.

3- عبد الرحمن الحاج صالح / بحوث ودراسات في علوم اللسان.- موفم للنشر: الجزائر، ص21 .

4- المرجع نفسه،ص139.

5- عبد الرحمن الحاج صالح /الخطاب والتخاطب، ص117.

الإستربادي، فهو عند ابن خلدون: علم الموضوعات اللغوية[1] ويشرحها الحاج صالح هكذا : «أوضاع اللغة ما يخص المفردات، أي الكلمات من حيث وضعها، وهذا يقتضي أن علم اللغة (عند القدامى وعندنا أيضا)، يعالج مفردات اللسان من حيث ثبوتها في ذلك اللسان، وثبوت صيغها المسموعة، وثبوت معانيها الأصلية والفرعية»[2] ،ويَعُدُّ المعجميةَ أهم فروع علوم اللغة، أما فقه اللغة، فالحاج صالح ينظر إليه بمنظار ابن خلدون على أنه فرع وامتداد للعلم اللغة، ويُعَد كتاب الثعالبي ت429هـ «فقه اللغة»- الذي لم يضمنه إلا مباحث قليلة ارتبطت بفقه اللغة- أول كتاب حمل هذا العنوان، ويُعَد الترادف والاشتراك والتوليد والتعريب والنحت وغيرها من أهم مباحثه، وفي هذا الصدد يقول :» أما فقه اللغة الذي بدأ يستخدمه العلماء في ق.5هـ فهو لا يدل أبدا عندهم على ما يدل عليه اللسان الحديث (وإن كان آثره بعض إخواننا فأطلقه عليه)، فإن العلماء العرب في القديم ما أرادوا بهذا إلا ما هو متعلق بالدراسة المتعمقة للغة فقط لا للسان كله»[3] .

ب- اللغة ، النادروالغريب :

قبل أن نستعرض بعضا مما عرض له الحاج صالح من المفاهيم التي أسيء فهمها، يحسن بنا قبلا أن نكشف عن طريقتين ناجعتين في الوقوف على حقيقة المفاهيم، أفادهما فيما يبدو من اللسانيات الحديثة في ديارها.

-الطريقة الأولى هي المقايسة الدلالية، فبعدما بين الحاج صالح أن النحو يقع بمعنى مِثل، كقولك على نحو كذا، أي مثله، أورد أمثلة جسَّد فيها المقايسة الدلالية، ليتبيَّن معاني النحو على وجه التحديد في استعمالات سيبويه :

1- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص25.

2- المرجع نفسه، ص26-25.

3- محمد الحباس، محاضرات في فقه اللغة، دار غبريني، الجزائر، ط1، 2006م ،ص21.

وهذا النحو	كثير في القرآن
وهذا الضرب	في القرآن كثير
وهذا النحو	في كلامهم كثير

من هذا التقابل بيْن العبارات المتجانسة يمكن أن نستنتج أن النحو في هذه الأمثلة هو ضرب من الكلام»[1]

- الطريقة الثانية تنهض على الاستقراء الزماني فيما يخص ألفاظا أخذت أكثر من دلالة، لا في وقت واحد وإنما أصابها من التطور ما عرفته كلُّ اللغات، وأعني هنا لا التطور الذي يمس الألفاظ، بل الدلالة، وقد يحافظ اللفظ بجانب ذلك على أصل معناه،فلا مناص عندئذ من الاحتكام إلى السياق في الوقوف على قصدية المتكلمين في إيرادهم للفظ،ومن جملة ما تنازعت على دلالته دلالات معينة ولم يهتد إلى ذلك بعض الدارسين لفظة»**اللغة**".

لم يكن العرب على عهد الجاهلية وصدر الإسلام يستعملون كلمة اللغة للدلالة على لسان قوم من الأقوام، وإنما كانوا يصطنعون لفظة **اللسان**، لذلك ما من آية أنزلت للدلالة على هذا المعنى إلا و استعمل فيها "اللسان"،والذي يهمنا في هذا الموضع بالذات هو الوقوف على دلالات هذه المفردة (**اللغة**) قبل حلول ق2هـ، لأنها صارت مرادفة للسان، وكلما استعملت كلمة لغة في الاستعمالات القديمة يقول الحاج صالح فهي:" للدلالة على الكيفية الخاصة التي يمتاز به قوم عن قوم في تأدية لفظ معين،إما في النطق أو صياغته أو تركيبه"[2]، في النطق (صقر،زقر،سقر) في الصياغة (حسَب،حسِب)، في التركيب (ما الحجازية ،وما التميمية).

وبعد أن كانت اللغة تدل على التنوعات الإقليمية في تأدية الكلام صارت تدل أيضا على مجموعة الألفاظ الموضوعة،أي المادة اللغوية المستقراة التي تلقاها الناس من أفواه اللغويين .

1- عبد الرحمن الحاج صالح/ منطق العرب، موفم للنشر، الجزائر، ص27.

2- بحوث ودراسات في علوم اللسان،ص82.

-اللغة في مقابل الاصطلاح، أي قول كل أهل اختصاص في مفهوم معين عند تحديده: لغة، اصطلاحا

-لغة في مقابل الأفصح، وقد كان هذا في ق3هـ في زمان ابن السكيت، إذ أكثر منه في كتابه إصلاح المنطق،من ذلك قوله :"فَكاك الرقبة وهو الكلام المستعمل (أي الأفصح)،وفِكاك الرقبة بكسر الفاء لغة، ويعني باللغة: المفردة الفصيحة التي تداولها الفصحاء بشكل أقل من نظيرتها المفتوحة الفاء"[1]

النادر و الغريب : هما من المفاهيم التي أسيء فهمها أيضا ، وقد سألت الحاج صالح عن النادر فأجاب :»النادر هو ما شذ عن القياس وكان أكثر استعمالا»[2]، فالنادر إذن هو ما شذّ عن القياس واطرد في الاستعمال، ثم صار فيما بعد هو الشاذ في الاستعمال ، بينما الغريب هو ما استغلق على معظم الناطقين باللغة العربية، في أية فترة زمنية كانت مثل لفظة «التخوُّف» استغلق معناها على ابن عباس وهو من الفصحاء السليقيين، ثم صار الغريب هو ما يأتي به الأعرابي عند الحضري بعد فساد اللسان في القرى(المدن).

ج -توافق البنية في كل من الشعر والقرآن والخطاب اليومي لدى الفصحاء:

لقد ذهب عبده الراجحي وغيره من الدارسين المحدثين (ومنهم إبراهيم أنيس وسعيد الأفغاني ،ومحمد عيد)،إلى أن النحو العربي لم يقعِّد للعربية كما يتحدثها أصحابها، وإنما لعربية خاصة (القرآن ، شعر،والأمثال) في الأغلب، وقد كان منهم ذلك تأثرا بالمستشرقين عندما زعموا أن اللغة العربية المقنن لها هي الخطاب الفني، بينما حديثهم اليومي لم يكن سوى لهجات مختلفة، وفي هذا الصدد يقول الحاج صالح في جوابه لي : ..وهذا غير صحيح، لأن المدونة التي دونها الأولون(لا الشواهد، لأن الشواهد أمثلة قليلة من

1-عبد الرحمن الحاج صالح /السماع اللغوي العلمي، موفم للنشر،الجزائر، 2007 ، ص44-43.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، 24جوابا في النحو العلمي، للمجمع الجزائري اللغة العربية، 2017، ص2.

المدونة) تحتوي على نثر كثير أخذ من الحديث اليومي العادي عند العرب، ولا فرق بينه من حيث النحو وبين ما جاء من الشعر أو من الخطب وغير ذلك من مستوى الفصيح [1].

هذا وقد فرق الحاج صالح بين مستويين من الخطاب كانا موجودين في زمان الفصاحة السليقية، مستوى التفخيم والتدقيق، وهو عندما يكون المتكلم في حالة انقباض، في مقام إلقاء خطبة أو قصيدة أو أي كلام ذي قيمة، ومستوى التخفيف والقفز على الإعراب و الدرج و الاختلاس، ويكون في مقام الأنس والاسترخاء، وعادة ما يكون موجها إلى الأقارب والخلان من الخطاب اليومي المتكرر، فكل هذا وذاك، عُني به المهتمون النحويون، وهو موجود في الطبقة العالية من البلاغة كالقرآن متمثلا في بعض أوجه القراءة (الروم ،الاختلاس ، الإشمام ، الإسكان)،والشعر، إذ وردت فيه وجوه كثيرة، و حذوف لا تحصى (لا الضرورات الشعرية ، لأنها خروج عن نظام التخاطب في مستوييه ، طلبا لاستقامة الوزن، ويكون في ساعة لا تسعف الشاعرَ قريحتُه إلى بديل فصيح)، وإلى مثل هذا يشير الحاج صالح فيقول:»وقد فرقوا بين لغة الشعر ولغة التخاطب،و وصفوا هذه الفوارق بدقة،ولكن الغريب بالنسبة لنا هو أنهم لاحظوا أن أكثر ظواهر التخفيف التي لاحظوها في لغة التخاطب هي موجودة أيضا في لغة الشعر، إلا في الظروف التي يحصل فيها تفخيم وتفهق» [2].

ثم إن هذا الشعور بوحدة اللغة خطابا وشعرا وقرآنا كان مسلما به عند الجميع، إذ لم يشر أحد من العلماء في تلك العصور على كثرتهم وتلاحقهم إلى غير ذلك، ويزيده وضوحا قوله تعالى: « بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿195﴾» الشعراء: ١٩٥ ، أي هو بيّن وواضح لدى عرب سكان الجزيرة العربية دون استثناء، إلا ما كان من سكان أقاصي اليمن فقد قال أبو عمرو بن العلاء في شأنهم :»وما لسان

1- عبد الرحمن الحاج صالح، 24جوابا في النحو العلمي، للمجمع الجزائري اللغة العربية، 2017، ص1.

2- السماع اللغوي العلمي، موفم للنشر،الجزائر،دط، 2007،ص185.

حمير وأقاصي اليمن بلساننا و لا عربتهم بعربيتنا «[1] ومفهوم القول الذي سكت عنه منطوقه، أن باقي العرب في جميع القبائل العربية كلّها على لسان واحد، وعربية واحدة، تتواصل فيما بينها دونما إشكال.

جدير بالذكر أن نقف على قضية ذات بال، وهي إن كان النحاة حقا قد استشهدوا بجميع مستويات الخطاب العربي في استنباطهم للقواعد، أم أنهم قصروا ذلك على اللغة العربية الأدبية المشتركة التي تصورها المستشرقون، بناء على حالة كانت موجودة في الحقبة اليونانية القديمة، أو ظنوها كذلك koinèوالحالة التي نحن عليها الآن(مستوى فصيح تقابله لهجات محلية)، وتابعهم عليه لفيف من الدارسين المعاصرين ،ولئلا نذهب في هذا بعيدا نكتفي بتمثيل واحد أشار إليه الحاج صالح بعد بيانه أن هذه الأمثلة تبين :»التوافق التام من حيث البنية بين لغة الشعر ولغة التخاطب وما احتوى عليه الكتاب العزيز»[2]، والتدليل من استدلال الحاج صالح على ما ذكرناه هو إيراده الآتي، المبين لجمع سيبويه بين جميع المستويات في جميع الأبواب :

«باب الفعل الذي يتعدى فعله إلى مفعولين بحرف جر أو بدونه»

	الفعل والفاعل	مفعول1	مفعول 2		
توافق	وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ	قَوْمَهُۥ	سَبْعِينَ رَجُلًا	الأعراف: ١٥٥	أي من الرجال
	أستغفرُ	اللهَ	ذنبا	(شعر)	أي من ذنب
البناء	سميتُ	هُ	زيدا		أي بزيد

1- المرجع نفسه،ص163.

2- المرجع نفسه،ص216.

وقال سيبويه: «وليست أستغفر اللهَ ذنبا وأمرتك الخيرَ أكثر في كلامهم جميعا إنما يتكلم به بعضهم»[1] ،ومعلوم أن سيبويه إنما يكتفي بالشاهد، وفي ذهنه شواهد كثيرة تشهد لما هو بصدد التقنين له و وصفه، فهو لا يبني قواعده على الشاهد الواحد كما توهمه بعضهم، فقد سمع هو وشيوخه ومن جاء بعده بعقود من الزمن، وسجلوا كل ذلك، وأحصوه وبوبوا له ،وبإزاء ذلك، وصفوا وحللوا وقعدوا القواعد وتثبتوا فيما استشكل عليهم .

3 -القياس النحوي الأصيل:

القياس من وجهة الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، لا يقتصر على حمل فرع على أصل كما أتى ذلك أبو البركات بن الأنباري، وتابعه عليه السيوطي ومعظم المعاصرين، وإنما هو **حمل شيء على شيء في الحكم لجامع بينهما**[2]، فليس من شرط القياس أن يكون المقيس فرعا والمقيس عليه أصلا، وإلا فما عسانا أن نقول في تصنيف الكلم التي يُمَثِّل لها باب فَعُل مثلا ؟ أليس هذا التصنيف قائما على التناظر و التكافؤ بين جموع الكلم التي هي من قبيل واحد ؟، ثم إن ابتداع الأبنية في حد ذاته يتأسس على أساس قياسي، أي أن الأوزان التجريدية التي تُوُصِّل إليها عن طريق عمل عقلي صرف، هي التي تحاكي لنا وتجسد الوحدات اللغوية التي هي من بابها، و**الحاج صالح** لا يقف عند هذا الحد وبالاكتفاء، وإنما يتفطن للتمثيلات التي تحاكي الواقع اللغوي وتصوره وليس لها وجود فيه وإنما يؤتى به (وهو عمل معول عليه كثيرا عند سيبويه) لأجل البيان و الوضوح ، خاصة إذا اكتنف الكلام بالغموض والضبابية ،وذلك التمثيل إنما هو ضرب من ضروب المقايسة التي يصار إليها بغية الإيضاح ، و مثال ذلك حمله عبارة: براءةَ الله، على سبحانَ الله بقوله: « فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام...لأن معناهما وحدّهما

1-عبد الرحمن الحاج صالح/ السماع اللغوي العلمي، موفم للنشر،الجزائر،د.ط، 2007،ص217.

2- عبد الرحمن الحاج صالح/ منطق العرب، موفم للنشر،الجزائر،دط، ص159.

واحد»[1]. هذا وقد عمل الحاج صالح جاهدا على تفنيد كثير من الفرى التي أُلصقت قسرا بالقياس والسماع النحويين، ملخصه:

- أن النحو العربي هو نتاج جهود الفلاسفة اليونانيين وبخاصة أرسطو، ويمْثُل ذلك على حد تعبيرهم في القياس الذي يعد عملا بعيدا عن التفكير العربي السطحي الساذج، ويعنون بذلك **السلوجسموس**، وكلُّ ذلك محض افتراض، على اعتبار أن القياس الأرسطي استدلال من قبيل تحصيل الحاصل ، و من ثم غير استكشافي ، بينما القياس العربي-النحوي منه-هو قياس ذو إجراء رياضي استكشافي، وهكذا الاستدلالات اللغوية والنحوية، كمفهوم العاملي، مثلما هو موضح في كتاب العين المنسوب إلى الخليل ، ولا ننسى ما يعرف عند الأقدمين من النحاة بقسمة التركيب، وهي الاحتمالات الممكنة لحركات الحرف الأول والثاني من الوزن ‹فعل› وبفضل ذلك توصَّلوا إلى ما يلي : أن وزن فِعُل هو عبارة عن مجموعة خالية تعادل الصفر، وأن باب فِعِل يحوي عنصرا وحيدا وهو إِبِل ، فأدَّاهم ذلك إلى إحصاء 12 تركيبا[2]،وبفضل هذا العمل الإجرائي الفريد من نوعه استطاعوا أن يجيبوا عمَّا أشكل على بعضهم وهو قياس النحويين على شَنئي، ولم يجئ غيره، أي من هذا الباب « فعولة = شنوءة » فكان الجواب من الرماني : **إنه جميع ما جاء**[3]، أي أن هذا الباب ليس فيه ما هو شاذ عنه معاكس لأفراد بابه ، وإنما هي مجموعة وفئة أحادية العنصر.

و من مزاعم بعض المحدثين أن البصريين كانوا أكثر تشبها بإحدى المدارس النحوية اليونانية في إفراطها في استعمال القياس وتغليبه على السماع، خلافا للكوفيين الذين كانوا مولعين بالسماع إلى حد الهوس بالغريب والنوادر، ومن جهة أخرى، فقد ظنوا ظنا جانفوا به الحقيقة والصواب، ومأتى ذلك من سوء الفهم ، وهو ظنهم أن النوادر هي ما شذ

1- المرجع نفسه،ص280.

2-عبد الرحمن الحاج صالح/ منطق العرب، موفم للنشر،الجزائر،دط ،ص135.

3- المرجع نفسه،ص197.

في الاستعمال، ومع ذلك فقد كلِف به الكوفيون، وما علموا أن النادر عند سيبويه ومعاصريه قبل أن يتَغيرَّ مفهومه عند من كتبوا في النوادر، هو ما اطرد في الاستعمال وشذ عن بابه، أي شذ عن القياس،[1] وبالتالي هو عنصر مقبول، وربما في كثير من الأحيان لا يجوز غيره، غير أنه ليس أصلا يقاس عليه ، فلا يقاس على استحوذ مثلا، لأن الأصل فيها لو جاءت موافقة لبابها الذي شذت عنه: استحاذ بالإعلال، ولكن العرب نطقتها كذلك، فلا يجوز مجاوزته.

هذا وإن الناظر لمعاني القرآن للفراء (الكوفي) يلفيه لا يحيد عن النهج العام الذي ارتسمته المدرسة البصرية لنفسها في سماعها عن العرب الموثوق بعربيتهم، وفي قياسها كذلك .

وقد خال للبعض من الغربيين ومن حذا حذوهم أنه لا يمكن فرض قواعد للغة على اعتبار أن الشواذ كثيرة في كلامهم، ومن ثم فلا يمكن ادعاء أن اللغة منتظمة على نمط معين لا تعدوه، و نظام تنتظم عليه لا تخطئه، اللهم إلا أن يكون ذلك على سبيل التحكم و فرض القواعد. إنْ هو إلا وهم وقع فيه الإيجابيون من اللسانيين، و بعض المحدثين من العرب، فالمراد بالشواذ كما بينا هي المطردة في الاستعمال، و قد لا يكون سُمع غيرها، لكنها شذت في بابها، أي عن نظائر بابها، فعلى كثرتها في نفسها، هي قليلة جدا بالقياس إلى ما اطرد في الاستعمال وفي القياس على حد سواء من نظراء بابها، وقد تكون هذه الشواذ بقايا نظام بائد مثلما أومأ إليه الحاج صالح ، على اعتبار أن اللغة تنتقل من نظام إلى نظام آخر مع تعاقب الدهور وتوالي العصور .

1- المرجع نفسه، ص199.

الخاتمة

ننتهي بعد هذا العرض إلى أن الحاج صالح-رحمه الله- قد لعب دورا بارزا في النهوض بالدرس اللساني العربي

والعام، فاستطاع أن يشرح كثيرا من مفاهيمهما بوعي كبير، وقد تأتى له ذلك عن نظر فاحص وقراءات متكررة فيما كتب على مدار أعوام، قبل إظهارها للناس كما أخبرني بذلك عن نفسه.

وفي هذا البحث يتكشَّف لنا أن البنوية السوسورية لم تأت بطرح شامل لا تستثني فيه الدلالة، إنْ على مستوى الكلِم بمعزل، وإنْ على مستوى الكلام، ثم إن مفهومه للبنية كان مقصورا على الجانب التركيبي من اللغة، ففاته أن البنية مثلما اهتدى إليه العرب، تمثُل في الجانب الوضعي النظامي من اللغة في مستوياته المختلفة :**أدلة اللغة** وما اضطلعت به من تمايز، **البنى الصرفية** وما اندرج تحت كل منها من مثُل لغوية، **البنى التركيبية** وما تنوعت عليه من بدائل متاحة لدى مستعملي اللغة.

وقد سلط المقال الضياء على مفاهيم عديدة كانت وما تزال ملغزة في فهوم كثيرمن الدارسين، فتكشّف لنا من خلاله أن النحو العربي العتيق لم يكن معياريا، وما كان ينبغي له ذلك وقد ارتكزعلى الوصف الدقيق الشامل، والإحصائي الملم بلغة فصحاء العرب بأجمع، ولم يرفضوا أبدا ما قالت به العرب وإن كان شاذا عن القياس، لأن المعتبرعندهم هو وصف لغة العرب، ومن ثم استخراج حدودها التي تمثِّل للغالبية الساحقة، **وأي حرج في تبيان الحدود والمعالم ؟!.**

وفي توافق البنية في كل من الشعروالقرآن الكريم والخطاب اليومي لدى الفصحاء من عدمه، بينا أنه لا فرق فيما بينها جميعا، برهانه أن تلك الظواهر

اللغوية التي وردت في لغاتهم لها وجود في الشعر والقرآن، مثلما لها وجود في أخطبتهم اليومية، ثم إن كثيرا من الدارسين غاب عنهم مستويان فصيحان تتحكم فيهما المقامات والمواقف، مقام يقتضي التفخيم والتحقيق، ومقام يتطلب الدرج والتخفيف.

وفيه بيان لكثير من الأغاليط، من ذلك الخلط الفظيع بين فقه اللغة وعلم اللغة واللسانيات كمفاهيم ومصطلحات، وعدم تبيُّن مدلول النادر، وتوهُّم لهجات في مقابل اللغة الأدبية المشتركة زمان الفصاحة.

ثم يخلص إلى التعرض إلى القياس النحوي العربي الأصيل، فيكشف عن حقيقته الرياضية الجوهر، المفضية إلى استكشاف الظواهر والحقائق اللغوية.